تعدّدُ النّعت:

إذا تعدّد النّعتُ فلا يخلو من قسمينِ: إمّا أن يتعدّدَ المنعوتُ أو لا يتعدّدَ المنعوتُ، فإنْ تعدّدَ النّعتُ والمنعوت فله حالتان:

الأولى: أن يتحدَّ العاملُ: فإن اختلفَ النّعتُ وجبَ التفريقُ بين النّعوتِ بالواوِ، نحوُ: "مررتُ بطالبينِ خطيبٍ وشاعرٍ" و"مررتُ برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ". وإن اتّفقَ معنى النعتُ جيءَ به مثنّى أو مجموعًا، نحوُ: "جاءني رجلانِ فاضلانِ" و"رجالٌ فضلاءُ"

الثانية: أن يتعدّدَ العاملُ: فإن اتّحد معنى العاملِ وعملَه اتُّبِعَ النّعتُ المنعوتَ في إعرابِه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحوُ: "حضرَ خالدٌ وقدمَ بكرٌ العاقلانِ"، وحدّثتُ صالحًا وكلّمتُ عليًا الكريمينِ" و"مررتُ بعاصمٍ وجزتُ على محمدٍ الصالحينِ". ويجوزُ القطعُ.

وإنْ اختلفَ المعنى أو العملُ وجبَ القطعُ وامتنعَ الإتباعُ، فتقولُ: "جاءَ خالدٌ ومضى بكرٌ العاقلينِ أو العاقلانِ" فـ"العاقلين" مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، والتّقديرُ: "أعني العاقلينِ" و"العاقلانِ" خبرٌ لمبتدأِ محذوفٍ، والتّقديرُ: "هما العاقلانِ. وتقولُ: "انطلقَ محمدٌ وكلّمتُ عليًا الكاتبينِ أو الكاتبانِ"، وتقولُ: "مررتُ بصالحٍ وجاوزتُ خالدًا الشّاعرينِ أو الشّاعرانِ".

القسمُ الثّاني: أنْ يتعدّدَ النّعتُ ولا يتعدّدُ المنعوتُ: فإن كانَ المنعوتُ لا يتّضحُ إلّا بها جميعًا وجبَ إتباعُها كلُّها، نحوُ: "مررتُ بمحمّدٍ المفسّرِ المحدّثِ الفقيهِ" إذا كان هذا الموصوفُ، وهو "محمّدٌ، يشاركُه في اسمِه ثلاثةٌ أحدُهم مفسّرٌ محدّثٌ والثّاني محدّثٌ فقيهٌ والثّالثُ مفسرٌ فقيهٌ. فـ"محمّدٌ" المقصودُ لا يتعيّنُ إلّا بالنّعوتِ الثلاثةِ مجتمعةً فيجبُ حينئذٍ إتباعُها كلُّها لتنزيلِها منه منزلةَ الشّيءِ الواحد.

وإن كان المنعوتُ متّضحًا من دونِها كلِّها جازَ فيها الإتباعُ والقطعُ، وذلك إذا لم يكنِ الموصوفُ يشاركُه أحدٌ في هذه الأوصاف، نحوُ: "مررتُ ببكرٍ الخطيب الشاعر الكاتب" بقطع "الخطيب" و"الشاعر" و"الكاتب" إلى الرّفعِ أو النّصب.

. وإن كان المنعوتُ معينًا ببعضِها دونَ بعضٍ وجبَ فيما لا يتعيّنُ إلّا بهِ الإتباعُ، وجاز فيما يتعينُ من دونِه الإتباعُ والقطعُ.

ويُستثنى أن يكونَ المنعوتُ نكرةً فإنّه يجبُ إتباعُ النّعتِ الأوّلِ لشدّةِ احتياجِ النّكرةِ الى التّخصيصِ، وهو لا يتطلبُ أكثرَ من نعتٍ واحدٍ. سواءٌ كانَ المنعوتُ قد تعيّنَ مسمّاه أم لم يتعيّنْ؛ لأن الغرضَ من نعتِ النّكرةِ هو تخصيصُها لا تعيينُها، نحوُ: "جاءَ طالبٌ خطيبٌ شاعرٌ كاتبٌ" فيجبُ رفعُ كلمةِ "خطيب" إتباعًا للمنعوتِ "طالب"؛ لأنّه نكرةٌ، ويجوز في كلمتَي "شاعرٍ" و"كاتبٍ" الرّفعُ إتباعًا للمنعوتِ أو النّصبِ بتقديرِ فعلٍ على ما تقدّم.

الأصلُ في النّعتِ أن يتبعَ منعوتَه في إعرابِه ويجوزُ لسببٍ بلاغيٍّ أنْ يُقطعَ النّعتَ عن منعوتِه، فـ:

1ـ يُنصَبُ: على أنّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ بشرطِ أنْ يكونَ المنعوتُ مرفوعًا أو مجرورًا

2ـ أو يرفعُ: على أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ إذا كانَ المنعوتُ منصوبًا أو مجرورًا.

فإن كانَ المنعوتُ المقطوعُ لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحّمٍ وجبَ حذفُ المبتدأِ في حالةِ القطعِ الى الرّفعِ، وحذفُ الفعلِ في حالةِ القطعِ إلى النّصبِ ليكونَ وجوبُ الحذفِ دليلًا على قصدِ إنشاءِ المدحِ أو الذّمِ أو التّرحّمِ.

فمن القطع إلى النّصبِ قولُه تعالى: ((وَامْرَأَتُهُ حَمّالَةَ الْحَطَبِ)) [المسد:4] بنصبِ "حمّالة" على قراءةِ عاصمٍ ، فـ"امرأتُهُ" يجوزُ فيه أن يكونَ معطوفًا على الضّميرِ المستترِ في قوله: "سيصلى" و"حمّالةٌ" بالنّصبِ مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، تقديرُه "أذمُّ". وأمّا بقراءةِ الرّفعِ فيه، أي "حمالةُ" وهو قراءة القرّاء خلا عاصمٍ، فيكونُ صفةً مرفوعةً بالضّمّة إذا عددنا "امرأتُهُ" معطوفًا على الضّميرِ المستترِ في قوله: "سيصلى" أو خبرًا لـ"امرأتُهُ" إذا عددناه مبتدأً.

ومن القطعِ للرّفعِ قولُه تعالى: ((مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (91) عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (92))) [المؤمنون:٩١ـ92]. فقد قرأ نافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ "عالم" بقطعِه إلى الرّفعِ على أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، وقرأَ الباقونَ بالجرِّ على الإتباعِ

وأمّا إذا كانَ النّعتُ مسوقُا لغرضٍ آخرَ غيرَ ما ذُكرَ فإنّ عاملَه الرافعَ والنّاصبَ يجوزُ ذكرُه وحذفُه، نحو: "مررتُ بخالدٍ التّاجِر" برّفعِ ونصبِ "التّاجر"، على التّقديرينِ المذكورينِ، وإنْ شئتَ أظهرتَ المحذوفَ، فتقولُ: "هو التّاجرُ" أو "أعني التّاجرَ".

 جواز الحذف:

أوّلًا: حذف المنعوت:

يجوزُ حذفُ المنعوتِ وإقامةُ النعتِ مقامَه إذا دلّ عليهِ دليلٌ كقولِه تعالى: ((وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ (10) أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ)) [سبأ:10ـ11] فـ"السّابغات" في الأصل نعتٌ لمحذوفٍ، والتّقدير: "دروعًا سابغاتٍ" فلمّ حذفَ "دروعًا" وهو مفعولٌ به، أقيمَ نعتُه مقامه، ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ((وَمِنْ آَيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ)) [الشورى:٣٢] فالجوارِ نعتٌ لمنعوتٍ محذوفٍ، تقديرُه: "السّفنُ الجواري"، وحسّن حذفَه قولُه تعالى: "في البحرِ".

ثانيًا: حذف النّعت:

وكذلك يجوزُ حذفُ النّعتِ إذا دلّ عليهِ دليلٌ لكنّه قليلٌ، قالَ السّيوطي: ((ويقلُّ حذفُ النعتِ مع العلمِ به؛ لأنّه جيءَ به في الأصلِ لفائدةِ إزالةِ الاشتراكِ أو العمومِ، فحذفُه عكسُ المقصودِ، ومن شواهدِ حذفِه قولُه تعالى: ((قَالُوا الْآَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ)) [البقرة:71] أي: "الحقِّ البيّن" وقوله تعالى: ((قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)) [هود:46]، أي: "أهلك النّاجين" وقولُه تعالى: ((أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)) [الكهف:79] أي "كلَّ سفينةٍ صالحةٍ" ويدلُّ على حذفِه قوله تعالى: ((فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا)) فإنّه يفيدُ أنّها خاليةٌ من العيبِ، أي صالحةٌ للانتفاعِ بها، ولأنّ الملكَ الغاصبَ لا يغتصبُ ما لا نفعَ فيهِ والله اعلم